كلية التراث الجامعة
المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

فجوة المعلومة المحاسبية مابين أساسيّ الإستحقاق والنقدي وإنعكاسها على تحليل مؤشرات الأداء التشغيلي

الأستاذ الدكتور عماد صبيح الصَفّار
الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

المدرس الدكتورة إستقلال جمعة الساعدي
الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

المُستخلص

يهدف البحث إلى تحليل إنعكاسات الفجوة مابين أية معلومة محاسبية مبنية على عناصر قوائم مالية مستخرجة طبقاً لأساسيّ الإستحقاق والنقدي، على مؤشرات أداء تشغيلي لإحدى الوحدات الإقتصادية وما يمكن لهذه الفجوة أن توجده من مجالات تُستغل في إدارة أرباح الوحدة.

بُنيَ البحث على فرضية مفادها،" يُسهم تحليل مُقارن لمؤشرات تحليلية على وفق اساس الإستحقاق وأخرى مشتقة على وفق الأساس النقدي، في تحديد فجوة أية معلومة محاسبية ناتجة عن مستحقات (مؤجلات، وتقديرات، وتخصيصات)، وتفسير مؤشرات الأداء التشغيلي".

توصل البحث لجملة إستنتاجات أهمها: (1) يؤدي التمييز مابين صافي الدخل المحاسبي، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، إلى الحصول على تحليلات أكثر فاعلية وكفاءة لوجود بنود في صافي الدخل كرقم تجريدي لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي. وتُعَزِّز الفروقات مابين قيم عناصر القوائم المالية على وفق أساسيّ الإستحقاق والنقدي عن فجوة في المعلومة المحاسبية يتصرف ضمن حدودها معدوا القوائم المالية. (2) أشارت نتائج تقويم أرباح عيّنة البحث (شركة المنصور للصناعات الدوائية)، الى إرتفاع كل من مؤشر صافي الدخل التشغيلي المستند إلى أساس الإستحقاق ومؤشر دليل النشاط التشغيلي المستند إلى الأساس النقدي في عام (2014)، أي ارتفاع جودة الارباح وانخفاض فجوة المعلومة المحاسبية، والذي ينعكس إيجابا على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

Abstract

The research aims at analyzing the reflections of the gap between any accounting information based on elements of financial statements extracted according to both accrual and cash basis, on operational performance indicators of an economic entity, and what this gap can do to find domains used to manage entity's profits.

The research is based on a hypothesis contends that "a comparative analysis of analytical indicators based on accrual basis and others derived on a cash basis, contributes to determining

the gap of any accounting information resulting from accruals (deferrals, estimates, and allocations) and to interpret operational performance indicators."
The research reached a number of conclusions, the most important of which are: (1) the distinction between net accounting income and net operating cash flow results in more effective and efficient analysis of items in net income as an abstract number that does not result in actual cash flow. The differences between the values of the financial statement items are based on the accrual and cash basis of a gap in the accounting information. (2) Results of the research sample valuation (Al-Mansour Pharmaceutical Industries) indicated that both the net operating income index based on the accrual basis and the operating activity index based on the cash basis in 2014 are increased. It means that profit quality is high and the accounting gap is low. This is reflected positively on rationalizing decisions of financial statements users.

Key words: cash basis, accrual basis, accounting information gap, operational performance indicators.

المقدمة

تحظى المحاسبة بدورٍ مهم في وحدات الأعمال يتجسد بإصدار قوائم مالية ذات غرض عام تمثل مصدراً أساسياً لمعلومات قياس أداء وقرارات تمويل وتشغيل تعتمد بدورها على دقة معلومات القوائم المالية حول مدى اتفاق أرقام الأداء الفعلي مع ما هو معلن. تعكس هذه القوائم معلومات متنوعة عن معاملات إقتصادية أبرمتها الوحدة الاقتصادية ذاتها، ولكن يُلحَظ في نفس الوقت عجز أي من هذه القوائم بمفردها عن الوفاء بإحتياجات مستخدميها، ومن هنا تتأتى أهمية إجراء تحليل متكامل للمعلومات الواردة في قائمة معينة مع معلومات مدرجة في قوائم أخرى.

يُعنى هذا البحث بالتحليل المترابط للعلاقة مابين مؤشرات مالية مشتقة من عناصر قوائم مالية مستخرجة وفقاً لأساس الإستحقاق، ومؤشرات مالية مشتقة من عناصر قوائم مالية مستخرجة طبقاً للأساس النقدي، لغرض تحديد نطاق أية فجوة محاسبية قابلة لأن تتواجد وتستغـــل في إدارة أرباح الوحدة.

تسعى هذه الورقة البحثية لتحقيق أهدافها عِبرَ خمس أقسام تلي هذه المقدمة، يعرض الآتي منها المنهجية المُعتمَدَة بالبحث، يَعقُبُهُ عرض لمدخل مفاهيمي حول أساسَيّ الإستحقاق والنقدي، يليهِ تفسير للعلاقة بين صافي الدخل وصافي تدفق النقد عن أنشطة تشغيلية، يتلوه تحديد لفجوة المعلومة المحاسبية في وحدة اقتصادية (شركة)المنصور للصناعات الدوائية في ظِل أساسي الإستحقاق والنقدي، وأخيراً الإستنتاجات والتوصيات.

1. منهجية البحث

تضم هذه المنهجية الفقرات الآتية:

1-1: مشكلة البحث

تبنى الأرقام والنتائج للقوائم المالية سيَّما أرقام الدخل المحاسبي، على مبادئ وأعراف وقيود تؤثر في منفعة المعلومة بالنسبة لقرارات متنوعة. ويؤدي ضعف الإحاطة بحدود تلك المعلومة إلى جعلها مضلِلة أو غير ملائمة لمستخدمين أحياناً، وتمثل محدودية النتائج المترتبة على تطبيق أساس الإستحقاق المحاسبي القائم على إصدار العديد من الأحكام الشخصية مثالاً واضحاً على ذلك، فضلاً عن ضعف دقة مقارنة أرقام محاسبية لوحدات إقتصادية بسبب تعدد الإجراءات البديلة.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالإشارة إلى وجود فجوة بين توقعات مستخدمي التقارير المالية من معلومات يُستند إليها لإتخاذ القرارات، وبين النتائج الفعلية المتحصلة، وتضعف هذه الفجوة من ثقة المستخدمين بالمؤشرات المشتقة من تلك القوائم. ويمكن ضمن هذا السياق إثارة مجموعة تساؤلات أهمها:

- هل تحتوي المعلومة المحاسبية المُعَدَة وفقاً لأساس الإستحقاق على أية فجوة؟

- في حال وُجِدَتْ تلك الفجوة كيف يمكن توجيه النظر إليها من خلال تحليل المعلومة المحاسبية؟
- هل تساهم المعلومة المحاسبية على وفق الأساس النقدي بتحديد وتحليل تلك الفجوة؟

1-2: أهمية البحث

تتجسّد أهمية البحث في الإحاطة بمحددات أية معلومة محاسبية مُعَدّة طبقاً لمفاهيم أساسها إستحقاق مؤجلات، أوتخصيصات، أوتقديرات، فضلا عن تحليل وعرض أهمية ودور تكامل تلك المعلومة مع معلومة تُعَد طبقا للأساس النقدي وبما يجعلهما مُكَمِّلتان لبعضهما البعض إسهاماً بتحديد وجود فجوة معلومة محاسبية من عدمها وترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

1-3: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1. تحليل مُقارن لعلاقة المؤشرات المالية المبنية على عناصر قوائم مالية مستخرجة طبقاً لأساس الإستحقاق، مع مؤشرات مالية مبنية على عناصر قوائم مالية مستخرجة طبقاً للأساس النقدي. وتحديد مدى الفجوة لأية معلومة محاسبية يمكن إستغلالها لإدارة أرباح الوحدة الإقتصادية.
2. إقتراح إطار لترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، أساسه تكامل مؤشرات مالية مستخرجة على وفق كِلا الأساسين.

1-4: فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها:

"يساعد التحليل المُقارن لمؤشرات تحليلية مشتقة على وفق أساسيّ الإستحقاق والنقدي في تحديد فجوة المعلومة المحاسبية، وتحليل ما يرتبط بها من عناصر مستحقات (مؤجلات، وتقديرات، وتخصيصات) وبما يُرَشِّد القرارات".

2. مدخل مفاهيمي مُقارِنْ حول أساسَيّ الإستحقاق والنقدي

تمثل القوائم المالية الأساسية أهم مخرجات أي نظام محاسبي وبما يساعد المستخدمين بإتخاذ قراراتهم، وتتضمن أربع قوائم متكاملة ومترابطة تُعَدُّ دورياً هي الدخل، والميزانية، والتغير في حقوق الملكية، والتدفق النقدي. تعد القوائم الثلاث الأولى منها على وفق أساس الإستحقاق، بينما تُعَد القائمة الرابعة (التدفقات النقدية) إستناداً إلى الأساس النقدي. ويتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي الاعتراف بالأحداث الاقتصادية الخاضعة للقياس وتسجيل آثارها عند حدوثها ، فيما يركز لأساس النقدي على توقيت التدفقات النقدية المحصلة (الداخلة) أو المدفوعة (الخارجة) (Dănescu and Rus:2013: 426).وقد إعتبرَ مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)(Financial Accounting Standard Board (FASB في البيان الخامس من مفاهيم المحاسبة المالية أن القوائم المالية تعكس معلومات مختلفة عن أية معاملات أو أحداث تؤثر في الوحدة الاقتصادية، فضلا عن إعتماد أدوات التحليل المالي على مكونات القوائم المالية والعلاقات المتبادلة مابينها (FASB: 1984: 16).

2-1 مفهوم تطبيق أساس الإستحقاق في قياس الدخل

يُعترف بنتائج أية أحداث إقتصادية قابلة للقياس الكمي على وفق أساس الإستحقاق بمجرد حدوثها بغض النظر عن توقيت جباية أو تسديد النقد المتعلق بها. ويمكن إستعمال الدخل كمقياس لتقويم كفاءة وفاعلية الإدارة بإعتباره مؤشراً لمدى حُسن رعايتها للعُهدة (Steward Ship)، وقدرتها في المحافظة على الموارد المؤتمنة عليها. يترتب على ذلك سعي حثيث للإدارة نحو تعظيم عائدات ومكاسب السهم الواحد، إستناداً لإفتراض مؤداه أن هدف الإدارة الأساس يتجسد في تعظيم أرباح المساهمين الذين يُصدِرُونَ أحكامهم بشأن كفاءة وفاعلية الادارة في ضوء أرقام الدخل المقدمة إليهم بقوائم مالية (Belkoaui: 2000: 388).

عَرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)، القوائم المالية على انها صورة جوهرية تُمَيِّز الإبلاغ المالي ووسيلة إيصال أساسية لمعلومات مالية إلى أطراف خارج الوحدة الاقتصادية (FASB: 1984:6).

يستند أي رقم معلن عن دخل محاسبي ما على فروض ومبادئ وقيود من قبيل فرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التحقق. يرى باحثون إمكانية أن ينتج عن ذلك معلومات قد تكون مضلِلة أو غير مفهومة أو غير ملائمة أو محدودة المنفعة لمستخدمين (Belkaoui: 2000 :390). إذ يستدعي أساس الإستحقاق المحاسبي إصدار أحكام شخصية عديدة. ويواجه تحديد الدخل مشكلات نظرية وإجرائية متعلقة بمسائل التأجيل والتخصيص والتقويم. فضلاً عن أنّ قابلية المقارنة مابين الوحدات إستناداً للدخل تُعد بدورها غير دقيقة بسبب تعدد الاجراءات البديلة (Kam:1990:69).

تشير بعض من أدبيات المحاسبة لوجود أدلة على سعي إدارات لتفسير فروض ومبادىء وقيود بما يسمح لها توظيف معالجات محاسبية ترغب بها، ولدوافع متعلقة بإختيارات وقرارات إبلاغ مالي تتوقع منه تحقيق أفضل مصالح عِبر ما يسمى بعملية إدارة الأرباح (Maines et.al: 2003: 76).

2-2 مفهوم وأهمية المعلومات المُشتقة من الأساس النقدي

ينصب إهتمام المستثمرون والمقرضون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية على قابلية الوحدة الاقتصادية لتوليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة. وتشترط المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً تطبيق أساس الإستحقاق في إعداد القوائم المالية، وينبغي النظر للمعلومات المشتقة من تطبيق أساسيْ الإستحقاق والنقدي على أنها مُكمِّلة لبعضها البعض عوضاً عن إعتبار أن أي منها يُغني عن الآخر، إذ تعكس معلومات عن الربحية طبقاً لكل من أساس الإستحقاق، والتدفقات النقدية تغيرات تطرأ على موارد الوحدة والتزاماتها سواء كانت نقدية أو غير نقدية ولأية مدة، مما يبرر الحاجة إلى إعداد قائمة تدفقات نقدية تعكس تدفقات مالية عن المدة، بالإضافة الى قائمة دخل تعَد على وفق أساس الإستحقاق وبما يعكس تدفقات موارد للوحدة ترتبط بعملياتها التشغيلية للمدة (Wild et al, 2007: 383-384).

يُنظر للدخل المحاسبي بإعتباره رقماً تجريدياً، بينما يُعد النقد مورداً مادياً يمكن إدراكهُ بالحواس الطبيعية، فضلا عن أن بقاء وديمومة الوحدة الاقتصادية يمثل الإعتبار الأساس، ويؤدي النقد هنا دوراً محورياً، إذ تعجز أية وحدة إقتصادية عن الإستمرار مالم تكن مُربحة وقادرة على الإيفاء بإلتزاماتها من خلال توفير السيولة المطلوبة. في حين أن بإمكان أية وحدة تحقيق ربحاً محاسبياً برغم عدم توافر مبالغ نقد حقيقية والعكس صحيحٌ أيضاً. خلاصة القول فإن توافر النقد هو ما يُمَكِّن من بقاء أية وحدة إقتصادية، وعليه يُعَدُ ضرورياً فهم سيولة الوحدة وقدرتها الايفائية، بينما لا يوافر الدخل مثل هذه المعلومات بوضوح كافٍ، في وقت تحقق فيه قائمة التدفقات النقدية ذلك. فضلا عن ذلك تستبعد كشوفات المحاسبة على وفق التدفق النقدي أية قيم محاسبية غير نقدية ناجمة عن أساس الإستحقاق، مما يوافر معلومات مالية حيوية وأكثر موضوعية وقرباً من الواقع الفعلي Mills and (Yamamura: 1998:53).

في ضوء ما عُرِضَ آنفاً تتضح أهمية تكامل وترابط أساسَيْ الإستحقاق والنقدي، فضلا عن أهمية ترابط وتكامل ما تُعدهُ المحاسبة من قوائم مالية، سيّما في مجال توافر معلومات مالية مفيدة لقرارات إقتصادية.

3. تفسير العلاقة مابين فجوة المعلومة المحاسبية وإدارة الأرباح وجودتها

تُعد جودة الأرباح مؤشراً مهما عند تقويم الوضع المالي لأية وحدة إقتصادية مقاساً بالمستحقات، ولا يلتفت مستخدموا القوائم المالية أحياناً إلى محددات هذا القياس (Demerjian: 2006: 3). تعرف جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المعلن عنها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية (Spiceland et al.:2015 :177). ويفترض Wilson ان جودة الأرباح تكون "عالية" عندما تكون هناك علاقة ارتباط وثيقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات، لاسيما عندما تستمر هذه العلاقة لسنوات عدة (Wilson: 2016:113).

أشارت دراسات الى وجود حالات تلاعب بالارباح إعتماداً على كل من أساس الإستحقاق، والإختلافات التنظيمية مابين وحدات الأعمال عند ممارسة إدارة للأرباح، ومديات تأثير أنظمة رقابة سوق المال بالنسبة للتلاعب بالأرباح، وتُفسَر هذه

الاختلافات من منطلق توظيف إدارة الـــوحـــدة لإدارة الأرباح في إخـفـاء حـقـيـقـة أدائها عن أطراف خارجـيـة (Leuz: et al.: 2003: 7)، تعرف إدارة الأرباح بانها تدخلاً متعمداً من الإدارة في عمليات إبلاغ خارجي للحصول على مكاسب خاصة، وتحصل إدارة الأرباح عندما يلجأ مديرون لإستعمال أحكاماً شخصية في الإبلاغ المالي عند إنشاء معامـلات مـاليـة إحداثاً لتغيير في تقاريـر مالية، بقصد امـا تضليل أصحـاب المصلحـة حـول أداء الوحدة أو للتأثير بنتائج تعاقـديـة تعتمـد على أربـاح يُبلـغ عـنـهـا (Schipper : 1989 : 92).

عندما تكون التقارير المالية وسيلة توصيل أساسية للمعلومات عن الأداء إلى المديرين، فإن معايير أ تسمح بإصدار أحكام لأغراض الإبلاغ المالي قد تُصاغ، ومن ثم يُوظف إلمام معرفي بالأعمال والفرص المتاحة من أجل تحديد اساليب وضع تقديرات وتقديم إفصاحات تتوافق مع إقتصاديات الوحدات الاقتصادية، سعياً لإصدار أحكام تمنح فرصة لإدارة الأرباح من خلال إختيار أساليب تقدير وإبلاغ مُضَلِلة ولا تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية (Healy and Wahlen: 1999: 366).

تُعَد إدارة الأرباح وثيقة الإرتباط بجودة الأرباح، إذ يوجد تأثير سلبي لإدارة الأرباح في جودة الأرباح عندما تُشَوَه معلومات بطريقة تقلل إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية (al.: 2016:155). وتحدث إدارة الأرباح لأسباب مختلفة من بينها، تجنب تدخل هيآت حكومية وحدة اقتصادية، وللتأثير في سوق المال، ولرفع مكافآت الإدارة، وتقليل خرق شروط الإقتراض، وقد يحاول المديرون إدارة الأرباح عند ظنهم أن قرارات المستثمرين والدائنين تتأثر بالأرباح المفصح عنها (Schroeder et al.:2009:159).

يتضح من ذلك حسبما يرى الباحثان أن الأرباح في حال جُزِّئتْ سوف تتضمن تدفقات نقدية ومستحقات، وبإمعان النظر في المستحقات يُلحظ أنها مبنية على إجتهادات وتقديرات للمحاسبين والإدارة، وتُعد هذه بدورها ذاتية (شخصية)، أي أن سبب وجود هذه الفجوة بالمعلومة المحاسبية يكمن في محدودية قدرة المحاسبة على وفق الإستحقاق في توفير معلومات تُسهم بدرجة مؤثرة في تقدير توقيت وحجم ومقدار تأكد التدفقات النقدية المستقبلية.

تسبب هذه الحالة بالنتيجة فرقاً بين ما هو تجريدي (الدخل المحاسبي)، وما هو مادي يُدرَك بالحواس الطبيعية (النقد). يعتقد الباحثان أن مصطلح "فجوة المعلومة المحاسبية" يُعَدُ أدق من حيث تسمية هذا الفرق. يُرَتِب وجود هذه الفجوة عواقب وظواهر من قبيل إدارة الأرباح، وحتى أنها تتسع لتشمل في جانب منها مصطلحاً شائع التداول بالتدقيق والمعروف بـ "فجوة التوقع".

في ضوء المعروض آنفاً تضعف جودة الأرباح، مما يؤثر بالنتيجة في جودة ما يُتخذ من قرارات كلما إتسعت فجوة المعلومة المحاسبية تبعا لتباين دقة تقدير مستحقات تدخل ضمن مكونات الأرباح. من المهم كذلك الإشارة إلى دور المعلومات التي تتضمنها بنود مستحقات عند توقع إستدامة الأربـــاح مستقبلاً، إذ تشير أية زيادة أرباح مصحوبة بزيادة مستحقات إلى إنخفاض جودة الأرباح، مما ينتج عوائد مستقبلية ضعيفة، وعليه يمكن إستعمال المستحقات كمؤشر على جودة أداء وحدات إقتصادية (Chan et al.: 2001:3). يعني هذا عند الإعتماد على المستحقات يتعين الإنتباه إلى أن الأرباح المستدامة تُعَد أكثر فائدة لمدخلات القرار ومن الضروري تسليط الضوء على تفسير إنخفاض إستدامة عنصر الإستحقاق بالنسبة إلى عنصر النقدية بالأرباح. في نفس الوقت لا يعني إنخفاض إستدامة مكون الإستحقاق عدم فائدة المستحقات، ولكن النتيجة ببساطة هي أنه عندما تتكون معظم الأرباح من مستحقات سوف تكون أقل إستدامة بالمقارنة مع وضع تتكون فيه الأرباح من تدفقات نقدية. يبين الشكل (1) مديات فجوة المعلومة المحاسبية في ضوء الإختلاف الواضح مابين أساسيّ الإستحقاق والنقدي.

شكل (1)*

* الأشكال التوضيحية وجداول البيانات أعدها الباحثان.

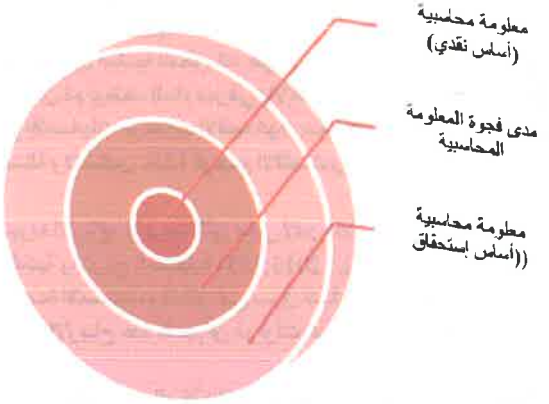

يُعَدُ تفسير هذه النتيجة دليلاً على أن المستحقات لا تُحَسِّنُ جودة الأرباح، مما يَحد من فائدتها للقرار، وبرغم ذلك يرى باحثون أن الأرباح تُنتِج أخطاء تنبؤات أصغر مقارنة بالتدفقات النقدية في نماذج التقييم وهي أكثر ارتباطاً من التدفقات النقدية مع عوائد الأسهم، كما أنها أقل تقلباً من التدفقات النقدية، تشير مثل هذه النتائج إلى أن المستحقات يُمكن أن تُحَسِّنَ من فائدة القرار على الرغم من أنها أقل استمرارية (Dechow et al.:2010: 353).

بينما فسّر (Richardson) إنخفاض إستدامة الأرباح على أنها ناتجة عن مستويات عالية من مستحقات ليست ناجمة مباشرة عن نشاط إدارة الأرباح، إذ تمثل محاسبة الإستحقاق من حيث الطبيعة تراكم وتأجيل للماضي والحاضر، وتنبؤ مستقبلي بمدفوعات ومتحصلات نقدية، يُذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، يشتمل تسجيل صافي القيمة القابلة للتحصيل من مدينين على تقديرات مخاطر تعثر محفظة الديون، وتقدير مبالغ أو قيم قابلة للاسترجاع عن مخزون، وإندثارات وإطفاءات لموجودات غير متداولة، وأخطاء في تقدير موجودات ومطلوبات ترتبط بالإيرادات والمصروفات وغير ذلك مما يسبب إنخفاضاً في إستدامة الأرباح (Richardson:2003: 51).

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن أسباب فجوة المعلومة المحاسبية، ناجم في جانبه الأساس عن طبيعة عمل المحاسبة ومرونة معاييرها للقياس، وأسباب اخرى خاصة بالمديرين ففى ظل تعدد طرائق القياس المحاسبى البديلة، وفى ظل غموض المعايير قد تتولد رغبة لدى الإدارة لإعتماد بدائل محاسبية تُعَظِّمُ منفعتها.

4. تفسير الترابط مابين صافي الدخل وصافي تدفق النقد عن الأنشطة التشغيلية

يمكن التحوُل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي عن طريق استبعاد آثار معاملات مُتضَمَنَة في قائمة الدخل ولا تنتج زيادة أو نقصان في النقد (Kieso et al.: 2016: 1337).

ويمكن الإفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في تقويم جودة الربحية والسيولة عن طريق الربط مابين بيانات الدخل والتدفقات النقدية، إذ يُظهِر قياس الفجوة مابين صافي الدخل وفق أساس الإستحقاق وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، قوة الوحدة الاقتصادية النقدية، فضلاً عن إظهار الفجوة متطلبات الوحدة من التمويل، إذ تزداد الحاجة للتمويل مع

إتساع هذه الفجوة، ويعتقد الباحثون أن التدفقات للأنشطة التشغيلية توفر مقياساً أفضل لسيولة (أو عُسر) الوحدة، فإذا تجاوزت إلتزامات الوحدة المالية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية، ستكون الوحدة مضطرة لتوليد النقد من خلال التخلص من بعض موجوداتها، أو عِبر مصادر تمويل خارجية. بينما يمكن إستثمار فائض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بعد الإيفاء بالإلتزامات، لذا ترتبط قوة سيولة الوحدة مباشرة مع صافي تدفقات الأنشطة التشغيلية من النقد.

وعَرَضَتْ دراسة (Bowen et al.) دليلاً عن دور كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية لتفسير سلوك أسعار الأسهم، وإختبار ما تضيفه التدفقات النقدية إلى مجموعة المعلومات المؤثرة بأسعار الأسهم، وإختبر الارتباط بين تدفقات نقدية غير متوقعة وعوائد للأسهم غير متوقعة بعد تحديد العلاقة بين العوائد غير المتوقعة للأسهم وأرباح غير متوقعة منها. وأشارت نتائج الدراسة لتوافر محتوى معلوماتي نسبي مُضاف من التدفقات النقدية، سيّما ما يتعلق بالأنشطة التشغيلية زيادة عما هو متاح من الأرباح، فضلاً عن توافر محتوى معلوماتي مضاف من التدفقات النقدية زيادة عن معلومات الأرباح المحاسبية ورأس المال العامل سوية (Bowen et al.:1987:713-725).

لا تنحصر قابلية الوحدة على البقاء المستدام ولأطول مدة بقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما تتعداه إلى إمتلاك قدرة الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها عند استحقاقها، مع الأخذ بالحسبان التعارض المُدرَك بين السيولة والربحية، إذ لا تَـرَتِب الأنشطة المربحة بالضرورة إنتاج نقد في وقت الحاجة لهُ والعكس صحيح، بمعنى أن الأنشطة التي تولّد نقد ليست بالضرورة مربحة، ولكن يمنح تحليل النقد مستخدمي التقارير المالية معلومات مفيدة عن القابلية على خدمة الديون، ودفع مقسوم أرباح.

يتضح من ذلك أن قيمة معلومات المحاسبة الإخبارية تستند لأساسيْ الإستحقاق والنقد، بصورة متداخلة وتكاملية، فضلاً عن وجود قيمة إخبارية مضافة من تكامل معلومات قائمتي الدخل والتدفقات النقدية، ويعني هذا أن إمتلاك مؤشرات التدفق النقدي محتوى إخباري داعم للربح المحاسبي، فضلاً عن دور هذا التداخل في تحديد فجوة المعلومة المحاسبية.

تـؤدي نسب تـدفق النقد التشغيلي دوراً محورياً في تقويم أداء أية وحدة، إذ أنها تمنح نظرة فاحصة أكثر وضوحاً بالمقارنة مع النسب المالية وفق أساس الإستحقاق، فضلاً أن التغيرات المُهِمة على التقارير المالية خلال مثلث دافعاً لزيادة الاهتمام بها، إذ اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي) عام 1987 بإعداد هذه القائمة عِبرَ إصدار البيان (95)، من أجل تضييق فجوة معلومات المحاسبة مابين أساسيْ الإستحقاق والنقدي (Ryu & Jang :2004:15).

5. تحديد فجوة المعلومة المحاسبية لوحدة اقتصادية المنصور للصناعات الدوائية في ظِل أساسي الاستحقاق والنقدي

يُقدم هذا القسم من الورقة البحثية إطارا مقترحاً للإفادة من مؤشرات أساسيْ الإستحقاق والنقدي في الوحدة اقتصادية عيّنة البحث (المنصور للصناعات الدوائية) لتحديد فجوة المعلومة المحاسبية، بإستعمال تقارير مالية سنوية للوحدة اقتصادية عن السنوات (2013-2016)، وذلك لملاءمتها مع أهداف البحث.

5-1 نُبذة عن عيّنة البحث

تأسست وحدة اقتصادية المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل/ مساهمة خاصة بموجب شهادة تأسيس 3346 عام 1989، برأسمال (ثمانية ملايين دينار)، وحصلت لاحقا زيادات عديدة ليصل رأس المال إلى 6.469 مليار دينار.

2-5 الإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لقانون الشركات والقواعد المحاسبية

يُفصح عن التدفقات النقدية ضمن قائمة التدفق النقدي، وتُعد مُكمِلة للقوائم المالية الاخرى حسب القاعدة المحاسبية (7) لإعداد قائمة تدفق نقدي كجزء من القوائم المالية السنوية إستناداً لقرار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة في 1996/7/30. وذلك تعزيزاً للإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً للمعايير الدولية وتوفيراً لمعلومات عن التدفقات النقدية والسيولة النقدية ولتضييق فجوة المعلومات بين محاسبة الإستحقاق التقليدية وتسليطاً للضوء على أنشطة التدفق النقدي.
يعتقد الباحثان بضرورة تحديد ومتابعة فجوة المعلومة المحاسبية نتيجة للفروق مابين محتوى المعلومة المُعدة على وفق أساس الإستحقاق، وتلك المُعدة على أساس نقدي. يقترح الباحثان منهجاً يربط تحليلياً مابين معلومات أساسيُ (الإستحقاق والنقدي) وكالآتي:

أ. إستخراج مؤشرات مالية لعناصر قوائم مالية وفقاً لأساس الإستحقاق.
ب. إستخراج مؤشرات مالية لعناصر قوائم مالية وفقاً للأساس النقدي.
ج. تحديد الفروقات بين مؤشرات الأساسين.
د. تحديد فجوة المعلومة المحاسبية عن هذه الفروقات وتحليلها.

1-2-5 مؤشرات مالية مستندة إلى أساس الإستحقاق

تشير نسب الربحية ذات القيمة الأعلى مقارنة بالمدد السابقة، إلى تحقيق الوحدة اقتصادية زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة بالأرباح. وسيتم تقويم ارباح الوحدة اقتصادية من خلال نسب الربحية المستندة إلى أساس الإستحقاق. يبين جدول (1) نسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات وفقاً لأساس الإستحقاق. وكما يُظهِر الجدول فإن الوحدة اقتصادية حققت أعلى نسبة عام 2014 ثم إنخفضت في عام 2015، واصبحت سالبة في عام 2016 بالرغم من تحقيق مجمل ربح بمقدار672 .224 ويعزى ذلك الى ارتفاع التكاليف التسويقية و الادارية والذي أدى إلى انخفاض صافي الدخل التشغيلي(صافي خسارة).

جدول(1)
نسبة الدخل التشغيلي (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل التشغيلي (1)	230.463	429.816	553.516	-3.939
صافي المبيعات (2)	2778.239	1841.097	2763.696	1957.336
نسبة الدخل التشغيلي % (1) ÷ (2)	8.30%	23.35%	20.03%	-0.20%

يُظهِر جدول (2) نسبة صافي الدخل إلى المبيعات وفق أساس الإستحقاق. وكما يتبين ارتفاع النسبة في عام 2014، بعد ان كانت منخفضة في عام 2013 ، ثم إنخفضت عام 2015، وظهرت سالبة عام 2016 ويتضح من ذلك ان الشركة حققت صافي خسارة بالرغم من إضافة الإيرادات الأخرى إلى الدخل التشغيلي، والذي يعني ان حجم الايرادات الاخرى لم يُغطِ خسارة الدخل التشغيلي والمصروفات التحويلية والاخرى.

جدول(2)
نسبة صافي الدخل (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل (1)	298.309	423.093	563.098	-22.268
صافي المبيعات (2)	2778.239	1841.097	2763.696	1957.336
نسبة صافي الدخل % (1)÷(2)	10.74%	22.98%	20.37%	-1.14%

يُظهر جدول (3) نسبة العائد للإستثمار وفق أساس الإستحقاق. يتبين من الجدول انخفاض النسبة في عام 2013 ثم ارتفعت في عام 2014 ثم عاودت الارتفاع وبأعلى نسبة في عام 2015 ثم إنخفضت عام 2016.

جدول (3)
نسبة العائد إلى الاستثمار (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل (1)	298.309	423.093	563.098	-22.268
مجموع الموجودات (2)	7839.866	8161.584	8006.207	8143.451
نسبة العائد إلى الاستثمار % (1)÷(2)	3.81%	5.18%	7.03%	-0.27%

يبين جدول (4) نسبة العائد إلى حقوق الملكية، تميز عام (2015) بارتفاع النسبة وتُعد افضل نسبة مقارنة بالسنوات الباقية.
جدول(4)
نسبة العائد إلى حقوق الملكية (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل (1)	298.309	423.093	563.098	-22.268
حقوق الملكية (2)	7393.645	7272.443	7548.956	7526.688
نسبة العائد إلى حقوق الملكية % (1)÷(2)	4.03%	5.82%	7.46%	-0.30%

5-2-2 مؤشرات مالية مستندة إلى الأساس النقدي

يعرض الجدول 5 التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل وبعد إدخال عنصر المستحقات (مدينون، مخزون، دائنون)، والذي يبين ارتفاع التدفقات النقدية قبل التغيير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية في عام 2013 ، يليه عام 2015 ،ثم 2014 ، فيما انخفضت في عام 2016، وقد ظهرت نتائج مختلفة بعد إدخال عنصر المستحقات، إذ انخفض صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية لكل الأعوام باستثناء عام 2014.

جدول (5)

صافي التدفقات النقدية قبل وبعد إدخال عنصر المستحقات (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
تدفقات نقدية داخلة من أنشطة تشغيلية (أ)	3089.719	2198.378	2843.535	1768.839
تدفقات نقدية خارجة من أنشطة تشغيلية (ب)	2452.094	1884.937	2459.368	2069.829
تدفقات نقدية قبل التغيير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية (ج)= (أ)-(ب)	637.625	313.442	384.167	-300.99
مجموع التغيير النقدي بموجودات ومطلوبات تشغيلية (مدينون، مخزون، دائنون) (د)	-691.63	-113.597	-692.73	-61.591
صافي تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية (هـ)=(ج)-(د)	-54.006	199.845	-308.563	-362.581

يستدل من الجدول (6) أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كانت جيده في عام (2013)، فيما كان هناك تقارب بالنسب في عامي (2014، و2015) والذي يبدو من الوهلة الأولى مؤشراً جيداً للشركة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات الرئيسة، وقد بلغت النسبة الاقل في عام 2016 .

جدول (6)

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية(1)	3089.719	2198.378	2843.535	1768.839
التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التشغيلية(2)	2452.094	1884.937	2459.368	2069.829
نسبة كفاية التدفقات النقدية % (1) ÷ (2)	126.00%	116.63%	115.62%	85.46%

قُسِّمَ صافي التدفق النقدي التشغيلي في الجدول (5) على صافي الدخل التشغيلي جدول (1)، لإستخراج مؤشر دليل نشاط التشغيل كنسبة مابين المؤشرين المذكورين وكما مُبَيَّنْ في جدول (7). توضح هذه النسبة قابلية أنشطة التشغيل في الوحدة على

توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتعكس النسبة في جانب منها نتائج أنشطة تشغيلية وفقا لأساس الإستحقاق، بينما تعكس في جانبها الآخر نتائج أنشطة التشغيل وفقا للأساس النقدي وبعد الأخذ بالحسبان مستحقات التشغيل، وكلما إزدادت هذه النسبة دلت على جودة أرباح الوحدة والعكس صحيح.

أظهرت هذه النسبة نتائج مختلفة نتيجة إستخدام صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية بعد التغيير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية، والذي يتعلق بعوامل مؤثرة في تخفيض صافي التدفقات النقدية التشغيلية، إذ حققت الوحدة الاقتصادية أفضل نسبة عام (2014) والتي يُعزى سببها لإرتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بباقي السنوات. كذلك الانخفاض الملحوظ في الاعوام الاخرى بسبب إرتفاع مبلغ مستحقات التشغيل لتلك الاعوام والذي تمت الأشارة اليه سابقاً في تحليل الأنشطة التشغيلية، سبّب هذا الانخفاض الملحوظ إتساعاً في فجوة المعلومة المحاسبية مما أحدث تدنياً في جودة الأرباح.

جدول (7)

مؤشر دليل النشاط التشغيلي

المؤشرات	السنوات			
	2013	2014	2015	2016
صافي التدفق النقدي التشغيلي (أ)	-54.006	199.845	-308.563	-362.581
صافي الدخل التشغيلي (ب)	230.463	429.816	553.516	-3.939
مؤشر دليل النشاط التشغيلي % (أ) ÷ (ب)	-23.43%	46.50%	-55.75%	9204.90%

يُبَيّن الشكل (2) منحنيات بيانية لتلك المؤشرات، إذ تُبَيّنَ المنطقة المؤشرَة بقوسين متوسطين { } والمحصورة بين منحنيي صافي الدخل التشغيلي وصافي التدفق النقدي التشغيلي فجوة المعلومة المحاسبية. وكما مُوَضح بالشكل يتجه منحنى صافي الدخل التشغيلي نحو الإرتفاع باستثناء عام 2016 بينما يتجه مُنحَنى صافي التدفق النقدي التشغيلي، نحو الإنحدار بإتجاه تناظري ويُعزى ذلك لوجود عناصر مستحقات. يمكن تعزيز هذه التفسيرات بالقول تميز عام (2014) بانخفاض فجوة المعلومة المحاسبية وارتفاع جودة الارباح ، فيما ظهر واضحاً اتساع حجم الفجوة وانعكاسها على الاداء التشغلي للاعوام الاخرى.

شكل (2)

عرض بياني لمنحنيات مؤشرات تشغيلية نقدية وغير نقدية (المبالغ بملايين الدنانير)

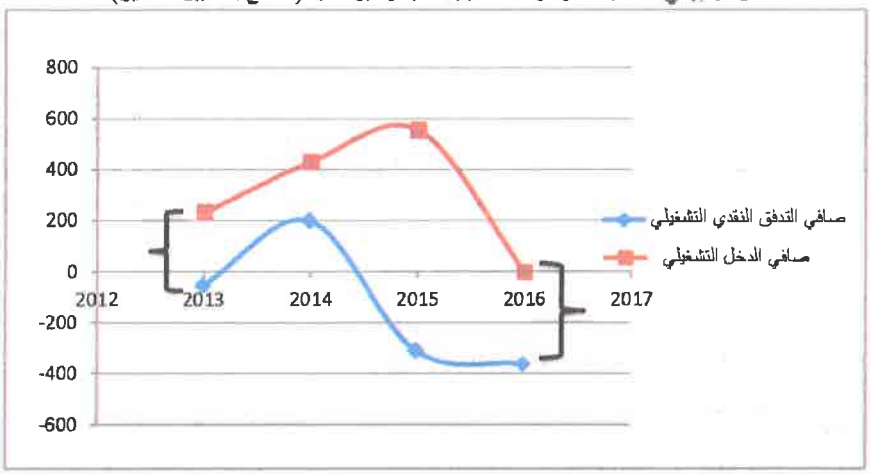

يُظهر هذا التحليل الكمي أهمية تحديد التدفقات النقدية من أجل توفير معلومات جوهرية تُسهم في رفد مستخدمي المعلومات من مساهمين ومقرضين وإدارة وآخرين من أصحاب المصلحة، باحتياجاتهم من معلومات تساعد في ترشيد قراراتهم، إذ لا تكفي الأرقام المحاسبية على وفق أساس الإستحقاق لوحدها، فضلا عن أن تحليل الأنشطة التشغيلية يوافر معلومات تسهم بشكل فعال في فهم الدور الذي يؤديه عنصر المستحقات، فضلاً عن الإسهام في الحد من التضليل وعدم وضوح المعلومات المالية. لذلك تعد قائمتا الدخل والتدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض وبما يساعد في الوصول لهدَفَيّ الربحية والسيولة. يُقصد بهدف الربحية القدرة الكسبية وفقا لما يتبين من قائمة الدخل، بينما يُقصد بالسيولة توافر النقدية اللازمة لسداد إلتزامات الوحدة الإقتصادية عند إستحقاقها وفقا لما يتبين من قائمة التدفقات النقدية.

6. الإستنتاجات والتوصيات

يمكن تحديد أهم الإستنتاجات والتوصيات حول موضوع البحث بالآتي:

6-1 الإستنتاجات

1. يُسهِمُ التمييز بين مفاهيم من قبيل صافي الدخل المحاسبي، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، بالوصول لتحليلات أكثر فاعلية وكفاءة نظراً لإحتواء عملية إحتساب صافي الدخل كرقم تجريدي، على بنود لا تُرتب تدفقاً نقدياً حقيقياً من قبيل الإندثار والإطفاء وخسائر تخلص من موجودات، بينما لا تُحتسب مثل هذه البنود عند تحديد صافي التدفق النقدي. وبَيَّنَ الباحثان أن الفروقات في قيم بنود القوائم المالية على وفق أساسيّ الإستحقاق والنقدي تمثل فجوة في المعلومة المحاسبية يتحرك في حدودها معدوا القوائم المالية لأهداف عديدة من بينها إدارة الأرباح مما يؤثر في جودة هذه الأرباح بالنسبة لأصحاب المصلحة.
2. أشارت نتائج تقويم أرباح وحدة اقتصادية المنصور للصناعات الدوائية (عَيّنة البحث)، الى إرتفاع كل من مؤشر صافي الدخل التشغيلي المستند إلى أساس الإستحقاق ومؤشر دليل النشاط التشغيلي المستند إلى الأساس النقدي في عام (2014)،أي ارتفاع جودة الارباح وانخفاض فجوة المعلومة المحاسبية، والذي ينعكس إيجابا على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.
3. حققت الوحدة الاقتصادية عَيّنة البحث نسبة ربحية في عام (2015)، وكانت مقاربة لنسبة عام 2014 ، فضلاً عن ارتفاع نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية والتي كانت مقاربة لعام 2014 ايضاً، بينما انخفض مؤشر دليل النشاط التشغيلي وبشكل سالب. سَبَّبَ هذا الانخفاض الملحوظ إتساعاً في فجوة المعلومة المحاسبية .

4. على الرغم من أن قواعد المحاسبة المطبقة في العراق محكومة بمجموعة تعليمات وقوانين حكومية، فضلا عن إشراف جهات حكومية متعددة على تطبيقها، مع إلتزام الوحدات الاقتصادية بإتباع إجراءات محاسبية معينة في حساب دخلها وتقييم موجوداتها، وبما يقلل من مرونة الإجتهاد الشخصي في عملية القياس والإبلاغ المالي، إلا أنه يمكن القول بوجود مجالات للتدخل بالقياس والإبلاغ المالي، وذلك بسبب طبيعة القياس المحاسبي وإحتوائهِ على مجالات للتقدير الشخصي من خلال المستحقات التي تُعد مكوناً رئيساً يدخل بإحتساب الأرباح.

يوجد قصور وضعف بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى في شركة المنصور للصناعات الدوائية، على الرغم من الزام الوحدات الاقتصادية بالقاعدة المحاسبية المحلية (7) لعرض تدفقات النقد، وهو ما تمت ملاحظته من خلال الاطلاع على بيانات الشركة.

2-6 التوصيات

1. يوصي الباحثان مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة الآخرين، بزيادة الإهتمام بالمعلومات حول التدفقات النقدية والإفادة منها في مجال تحليل ومقارنة صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لإتخاذ قرارات مناسبة.

2. إعتماد إطار التحليل المقارن والمعروض ضمن هذه الورقة البحثية من خلال إستعمال مؤشرات ونسب مالية مستندة الى أساس الإستحقاق (قائمتي الدخل والميزانية)، ومؤشرات ونسب مالية مستندة إلى الأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) وتوظيفها في تحديد فجوة المعلومة المحاسبية وجودة أرباح الوحدات الإقتصادية، بضمنها الوحدة الإقتصادية عَيّنة البحث.

3. التركيز على إحتساب وتفسير نسب ومؤشرات أرباح الأنشطة التشغيلية (الاساسية) للوحدة، نظراً لما يقدمهُ تحليل الأنشطة التشغيلية من معلومات تُسهم بفعالية في الإلمام بتأثير عناصر من قبيل المؤجلات، والتقديرات، والتخصيصات.

4. التأكيد على الوحدات الاقتصادية العراقية بإعداد قائمة التدفقات النقدية على وفق معايير المحاسبة، وتوظيفها لأغراض المقارنة سواء مابين أداء أكثر من وحدة إقتصادية، أو مع الوحدة ذاتها لمدد متتالية.

7. المصادر

7-1 المصادر العربية

[1] القاعدة المحاسبية (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق(1996)

[2] وحدة اقتصادية المنصور للصناعات الدوائية، القوائم المالية للسنوات (213-2016).

7-2 المصادر الاجنبية

First: Books

[3] Belkaoui, Ahmed, (2000) **"Accounting Theory"**, 4th ed, Thomson Learning, U.S.A,.

[4] Kam, Veron, (1990)**"Accounting Theory"**, 2nd ed, John Wiley and sons Inc, New York.

[5] Kieso, Donald , Weygandt Jerry, and Warfield Terry, (2016), **"Intermediate Accounting"** , 16th ed, John Wiley and sons Inc, U.S.A,.

[6] Schroeder, Richard, et al.,(2009) **"Financial Accounting Theory and Analysis"**,

[7] Spiceland, J. D. and Sepe, J. F. (2015). Intermediate Accounting, 8 th ed. McGraw-Hill, Inc.

[8] Wild, John, et al., **"Financial Statement Analysis"**, 9th ed. ,McGraw-Hill Inc., New York,2007.9th ed., John Wiley and Sons.

Second: Periodicals

[9] Bowen , R. , D. Burgstahler and L. Daley,(1987), **"The Incremental Information Content of Accruals Versus Cash Flow"**, The Accounting Review , Vol. (62).

[10] Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., &Lakonishok Josef, (2001), **"Earnings Quality and Stock Returns"**, Working Paper, National Bureau of Economic Research, No.8308, www.ssrn.com.

[11] Dechow, Ge, Schrand, "(2010), **Understanding earnings quality: A Review of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences"**, Journal of Accounting and Economics(50).

[12] Dănescu1 Tatiana and Rus2 Luminiţa,(2013),**"Comparative Study on Accounting MODELS "Cash" and "Accrual"**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(2).

[13] Demerjian Peter., Lev Baruch., & Sarah Mc Vay., (2006), **"Managerial Ability and Earnings Quality", Working Paper University of Michigan,**.

[14] Financial Accounting Standards Board (1984),**"Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises"** Statement of Financial Accounting Concepts No. (5), (FASB).

[15] Healy, P.M., and J. M. Wahlen. 1999. **"A review of the earnings management literature and its implications for standard setting"**, Accounting Horizons 13 (October).

[16] Leuz, Christian, Nanda, Dhananjay, and Wysocki, Peter D.(2003), **"Earnings management and investor protection: an international comparison"**. Journal 16. 16. Mills, J.R. &

[17]Yamamura, J.H. (1998),**"The power of cash flow ratios"** *Journal of Accountancy*, October, Vol.(186), Issue (4)..of Financial Economics, Issue 69.

[18] Maines , Laureen A , et al ,(**2003**), " Evaluating concepts-based vs. rules-based approaches to standard setting " , **Accounting Horizons** , Mar Vol.17 , Issue.1

[19] Richardson Scott,(2003),**"Earnings Quality and Short Sellers"**, Accounting Horizons, Supplement, .

[20] Ryu & Jang(2004), **" Performance Measurement Through Cash Flow Ratios and Traditional Ratios: A comparison of Commercial and Casino Hotel Companies "** The Journal of Hospitality Financial Management. Vol. (12), No*(1)*,.

[21] Schipper , K. ,(1989), **" Commentary on Earnings Management" ,** Accounting Horizons , Vol.3 , No. 4 .

[22] Wilson Reginald (2016), **"Nonprofessional Investors' Framework for Understanding Earnings Quality"**, Journal of Accounting and Finance Vol. 16(1).